

Distr.
GENERAL

S/1994/239
1 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن رئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز، أتشرف بأن أحيل طيه نسخة من البلاغ الصادر عن لجنة فلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز في ١ آذار/مارس ١٩٩٤ في نيويورك (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ويتياكسانا سويغاردا

السفير

القائم بالأعمال المؤقت

010394 010394 94-10541

../..

مرفق

بلاغ صادر عن لجنة فلسطين التابعة لحركة عدم الانحيازفي نيويورك بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٤

اجتمعت لجنة فلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز في نيويورك يوم ١ آذار/مارس ١٩٩٤ برئاسة سعادة السفير ويتياكسانا سوغاردا ممثل اندونيسيا، للنظر في الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، التي نجمت عن المذبحة التي ارتكبتها مستوطنون اسرائيليون مسلحون في مسجد الحرم الابراهيمي في الخليل يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

وحضر الاجتماع سعادة رمتانه العمامرة ممثل الجزائر وسعادة رياض رحمن ممثل بنغلاديش وسعادة الدكتور ناصر القدوة ممثل فلسطين والسيد ابيلاردو مورينو فرنانديس ممثل كوبا، والسيدة ميترا فاسيست ممثلة الهند والسيد موينيا لواتولا ممثل زامبيا والسيد نخوني فرانسيس سنغوي ممثل زمبابوي.

وقام سعادة الدكتور ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بإطلاع اللجنة على آخر التطورات، وبخاصة المذبحة التي جرت في الخليل وما تلاها من أعمال العنف.

تدين اللجنة بشدة هذا الهجوم الوحشي الدموي على جماعة من المصلين كانوا يؤدون الصلاة في المسجد، فأسفر عن وفاة أكثر من ٦٠ مدنيا فلسطينيا واصابة عدة مئات آخرين بجراح. وعلى ما اتسم به هذا الهجوم النذل من جسارة لم يسبق لها مثيل فقد تلاه قتل بعض الفلسطينيين على يد القوات الاسرائيلية وإغلاق مناطق عديدة بوصفها مناطق عسكرية.

وإزاء الحالة الخطرة السائدة الآن في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، تعتقد اللجنة أن الواجب يقتضي من المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير حاسمة لكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وفي هذا السياق، تقع على اسرائيل مسؤولية نزع سلاح المستوطنين ريثما يتم تفكيك المستوطنات غير القانونية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ضمان سلامة وأمن الفلسطينيين أثناء الفترة الانتقالية من خلال وجود دولي منظم حسب المقتضى في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد اللجنة من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في ١٢ آب/أغسطس عام ١٩٤٩ ينطبق على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

../..

94-10541

وفي هذا السياق، تؤكد اللجنة من جديد مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة عن القضية الفلسطينية، وتدعو في الوقت نفسه مجلس الأمن الى اتخاذ تدابير علاجية فورية للحيلولة دون حدوث أعمال مماثلة مرة أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

وختاماً، قررت اللجنة أن ترصد عن كثب التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة للتأكد من أنها تؤدي الى تنفيذ اعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين، بوصفه خطوة نحو ممارسة حقهم الثابت في تقرير المصير والاستقلال.

— — — — —